

## تنفيذية منظمة التحرير بعد وفاة عريقات واستقالة عشراوي؟



صنعها "المعلم كرشة" صاحب المقهى وصانع العاهات، في ثلاثية نجيب محفوظ!

استقر العُرف - بشفاقة سابقة واحدة - استفاد منها رئيس السلطة الحالي - على أن يكون أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؛ هو التالي في رئاسة السلطة، بعد شغور المنصب. وهذا هو السبب الذي جعل عتاقلة الحاشية، يتزعمون من تعيين الراحل عريقات في المنصب. أحدهم، وهو جبريل الرجوب، قال لكاتب هذه السطور: لا يجوز المحيء بواحد من آخر الصف، وتقديمه ثم وضعه في أول الصف. يومها، كان صاحبنا القائل - ولا يزال - بثوهم أن الصف هو الرهط الناشط المتواجد حول عباس، وأن هذا الرهط دون سواه، هو الذي يحتل الحركة الوطنية والنخب السياسية والشعب.

مرّت فترة الراحل عريقات في شغل المنصب، دون أن تحظى أمانة سر اللجنة التنفيذية، بأي ملمح من الأهمية. ثم باغت المرض الصدري الرجل، فعولج برزق رنة، وهجعت الحاشية. ولما هجم كوفيد - 19 على أمين سر اللجنة التنفيذية، ثم انتقل إلى جوار ربه، تخطت مرثي الحاسدين، في التماسي، حدود كل المناصب، لكن البسطاء الأوفياء الصادقين، ترخّموا على الرجل، إن لم يكن لدوره السياسي، فلطباثعه الإنسانية الندية، ولتأثرته على الرغم من السقام.

في حياة صائب، لم يكن الواهون المنطلعون إلى الخلافة، يعدونه، حتى وهو مُعافئ، من بين "المحتملين" للورثة. فهو عندهم كان وقضى وهو في آخر الطابور الموهوم. آنذاك، تراجع "العُرف" الذي يجعل شاغل منصب أمين سر "التنفيذية" وارثا للرئاسة في حال شغورها، وانفتح المجال لسباق بين الطامحين، ليس له ميدان سوى مجالس التنمية، ولم يحظر ببالي الذين قللوا من شأن "أمين السر" أن هذا المنصب هو المفتاح الوحيد الباقي، لفك أحجية الوراثة، وتسهيل الانتقال السلمي للسلطة، وتحاشي كارثة النزاع الداخلي، طالما لا مؤسسات تشتغل، ولم يُرفع الصدا عن محرك منظمة التحرير وجسمها.

أو توجهات لتسمية أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بعد وفاة الدكتور صائب عريقات. ومن يعرفون عباس، متأكدون أن الرجل لا يتورع عن تكليف ذميمة، بلا تاهيل، بشغل هذا الموقع المهم الذي يُفترض أنه المنصب التالي في الأهمية بعد منصب الرئاسة.

وبينما الفلسطينيون يبرمون بطرف دقيقة، فإن عقلا مدربا على المقارنة والتحليل، كعقل عشراوي، لا بد أنه استشعر الخطر من خيارات عباس المضرة، أو إن حنان، قرأت تلكو عباس في تسمية من يشغل المنصب مؤقتا، أو في أن يدعو إلى اجتماع للمجلس المركزي للمنظمة لاختيار من يشغل المنصب. فلقد بلغ السيل الزبي، وربما عباس نفسه أصبح على علم بان الأمور اختلفت الآن، وأن الطبقة السياسية التي صيرت طويلا على تجاوزاته، لم تعد قادرة على الصبر أكثر، فما بالنا بالمجتمع المدني والقوى السياسية و"العرب" كله!

**الواضح أن عشراوي أخذت علما بما لدى عباس من خيارات لتسمية أمين سر تنفيذية منظمة التحرير بعد وفاة عريقات، ومن يعرفون عباس متأكدون أن الرجل لا يتورع عن تكليف ذميمة بلا تأهيل**

في حال طرح مسألة منصب أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والتحذير من التباطؤ في ملء الشاغرة؛ بعد وفاة أمين عريقات رحمه الله؛ ربما يتبادر إلى أذهان البعض، أننا نختلف إشكاليات لكي نكتب عنها، وهذا غير صحيح، فعمل إنتاج الإشكاليات والسجلات المريرة والتباغضات، موجود في "المقاطعة". أما الأمور التي يلجّ الوطنيون على وجوب تسويتها، فهي تلك التي

عبدلح صادق  
كاتب وسياسي  
فلسطيني

واضح أن السيدة حنان عشراوي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، هي التي تعدت تسريب خبر استقالته إلى وسائل الإعلام. فبعد نشر النبا السئ، لم تنف عشراوي أنها تقدمت باستقالته، وتركت للمهتمين بالشأن الداخلي الفلسطيني الاسترسال في التحليلات استنادا إلى ما جاء في الخبر المقتضب، الذي حرصت فيه عشراوي على إبعاد كوفيد - 19 عن دائرة الأسباب المحتملة.

وفي الحقيقة كان هذا الأسلوب في طرح موضوع الاستقالة، يعكس إحدى أسوأ سليات الطبقة السياسية الفلسطينية، التي تستنكف تماما عن المجاهرة بما لديها بخصوص الأوضاع الداخلية للسلطة ومنظمة التحرير، ما ساعد رئيس "تنفيذية" المنظمة ورئيس السلطة، على التماهي في التفرّد. فقد كان جديرا بعشراوي أن تقف وتضع النقاط على حروف استقالته، وليس أن تقدم بها دون إعلان، ثم عندما يقابل عباس الاستقالة بالإهمال وعدم الرد، تضطر إلى التسريب. فهذه ممارسة تدعو إلى الرثاء وتؤكد مرة أخرى على عجز الطبقة السياسية وعدم صلاحيتها.

إن كان بعض الشبان الشجعان، يجاهرون بمواقفهم وهم غير محصنين بشيء، ولم يأخذوا من أسباب القدرة على التواصل مع العالم، شيئا مما تستنى لعشراوي، فمن العيب على عضو في "تنفيذية" المنظمة، سواء عشراوي أو غيرها، أن يجبن عن طرح موقفه، وهو في غير متناول أجهزة أمن عباس بما له من وزن أو بما توافر له من القدرة على إخراج عباس أمام الرأي العام والإقليم والعالم، في حال استفهته آلة القمع. فعن ذلك أن المشكلة ليست عند عباس وحده، وإنما عند الطبقة السياسية التي اختارها وتعهد صياغتها بنفسه لكي يضمن رضوخها.

واضح أن السيدة عشراوي، قد أخذت علما بما لدى عباس من خيارات

كان من اليسير عليه فرض الوريث مسبقا. لكنه اليوم تجاوز الخامسة والثمانين، فماذا سيفعل المغادر إن كان الشعب قد اكتفى من المقالب، وإذا هاج وماج عليه الطامحون، ثم أكملها "أبو ركن" فأنحاز إلى خيار آخر، أنتجته البيئة نفسها التي صنعها عباس، ولم تستطع البيئة الوطنية الطبيعية ومؤسساتها، الخروج من محبسها، والصعود إلى المنصة، لكي تحسم أمرها؟

بمتمكنون، في ضوء ما ثبت من قلة الوفاء لدى البدائل المتاحة؟

فما هذا المازق، لا بد للمحك من وضع معايير لحسم خياراته. ففي الظواهر الطبيعية، مثلما تبرت عنها الماركسية - إن لكل شيء معيارا. المتران طويلا جدا بالنسبة إلى كافة الإنسان، لكنهما قصيران جدا بالنسبة إلى المئذنة، فمعيار هذه غير معيار تلك. ما زالت مهمة الاختيار معتزلة وحساباتها تتعقد. هذه المرة، يمكن أن يستعاد "العُرف" الذي فتح لأمين السر الذي كانه عباس، الطريق إلى الوراثة التي أخربت بيوتنا. قبل عشر سنوات،

## أكذوبة التدخل الخارجي في الجزائر

ينبغي أن يكون المرء جاهلا بالمواثيق الدولية، وبامور البرلمان الأوروبي، وعقود الشراكة بين الدول والهيئات، لكي يؤمن بما يردده مروجو نظرية المؤامرة والاستعداد، ما هي النجاحات التي حققتها الجزائر كي يتنامر عليها الغير؟ ألا يتفق معظم الجزائريين على أن لا شيء يسير على ما يرام في بلدنا؟

من يستطيع أن ينكر اليوم أن في الجزائر تشديدا على حرية التعبير، وفرضا للرقابة على البرامج التلفزيونية والإذاعية، واعتقالا ومضايقة للصحافيين والمسؤولين الإعلاميين والمظاهرين، ومن يعنرون عن آرائهم على وسائل التواصل الاجتماعي؟

كيف يمكن نكران ما يحدث وفي أقل من أسبوع من صدور القرار حجبت السلطات مجموعة من المواقع



## العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدرّاه التحرير  
مختار الدبّابي  
كرم نعمة  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة يعقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

نواب فقط، أي بالأغلبية الساحقة لأعضاء البرلمان الأوروبي، قمع تشطاء حقوق الإنسان والصحافيين، وتشديد الخناق الأمني على الحريات. واقترحته القرار ست مجموعات سياسية من أصل سبع، وفي هذا إشارة واضحة إلى اتفاق برلماني أوروبي واسع.

وليس هذا فحسب، بل اعتبرت 16 منظمة من منظمات المجتمع المدني الوطني والدولي القرار خطوة ضرورية جاءت في وقتها المناسب، لمواجهة حملة القمع المتصاعدة ضد المجتمع المدني والنشطاء السلميين والصحافيين والفقائين. ومن بين تلك المنظمات، منظمة العمل من أجل التغيير والديمقراطية في الجزائر، ومنظمة العفو الدولية، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والفيديالية الدولية لحقوق الإنسان، وهيومن رايتس ووتش، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، والكنفدرالية العامة المستقلة للعمال في الجزائر...

تناسى نادو اللائحة أنه بموجب المادتين 3.5 و21.1 من معاهدة الاتحاد الأوروبي والمادة 2 من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، يتعين على الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وضع حقوق الإنسان، بما تتضمنه من احترام للاتفاقيات الدولية، في قلب تعاونهم الجماعي والفنائي مع الجزائر، التي صادقت على اتفاقية الشراكة المذكورة يوم 30 أبريل 2005. وهي الية تعاقدية تلزم الجزائر بالسماح للاتحاد بمراقبة وضع حقوق الإنسان فيها. كما أن هناك آليات غير تعاقدية ملزمة للدولة إذا تعلق الأمر بحقوق الإنسان بمجرد أن تكون عضوا في الأمم المتحدة.

تدرك السلطة وأحزابها ومنظماتها في الجزائر كل هذا، ولكنها تستغل عواطف الناس الوطنية الصادقة من أجل حرمانهم من حقوقهم وحررياتهم الأساسية.